تكوين وتدريس الأرشيف بالجامعة الجزائر
في ظل نظام ل.م.د: النشأة والتطور.

أ.د بطوش كمال أ. شواو عبدالباسط
جامعة قسنطينة 2 جامعة قسنطينة 2

مقدمة:

أمام تعاظم دور مؤسّسات ومراكز الأرشيف في خدمة التنمية والتعليم والبحث والتطوير في مجتمعات اليوم وتضاعف الحاجة إلى المؤهلين في قطاع الأرشيف، ظهرت هناك ضرورة التكوين في تخصص "تقنيات أرشيفية" لمواجهة التطور العلمي والتكنولوجي الذي يشهده هذا القطاع، فظهر تخصّص الأرشيف كأحد التخصصات ضمن أقسام علم المكتبات والمعلومات التي تعنى بشتى أصناف المعرفة البشرية من وثائق ومعلومات باختلاف أشكالها وأنواعها ومواضيعها، وبرزت أهمية التكوين في الأرشيف نتيجة حاجة تلك المؤسّسات والمراكز والمصالح والمكاتب والأقسام المسيرة لكافة المجالات الحياتية الاجتماعية، الثقافية، التربوية والسياسية...الخ إلى متخصصين قادرين على أداء العمل ومن ثمّ تغطية احتياجات سوق الشغل والقضاء على جل المشاكل التي تعانيها تلك الادارات والمؤسسات من تكدس للوثائق وضياعها وسوء استغلال المعلومات التي تحتويها... ومن ثمّ فإن تحقيق المواءمة ما بين برامج التكوين وبين احتياجات سوق العمل يتطلب برامج دراسية مبنية على أسس علمية تتسم بالحداثة لتأهيل اختصاصي الأرشيف لأداء خدمات أرشيفية ومعلوماتية فعالة، وتلبية حاجات المستفيدين خصوصا منهم أفراد المجتمع الأكاديمي من أساتذة وإداريين وباحثين في التاريخ ومؤرخين...، لتقديم معلومات آنية ودقيقة، كل حسب حاجته في ظل التطورات التكنولوجية الحديثة والمتسارعة وتأثيراتها البليغة على قطاع المكتبات والمعلومات بصفة عامة وعلى ميدان الأرشيف بصفة خاصة. ولأن هذا الأخير يعتبر مجالا حيويا منذ بزوغ فجر الكتابة واختراع الورق وآلة الطباعة إلى يومنا هذا، فقد أفرد له مكانا بين التخصصات المختلفة في نطاق علوم المكتبات والمعلومات المدرّسة في الجامعة الجزائرية في إطار نظام LMD بصفته يعتبر مقياسا يدرّس، وتخصصا تعليميا، ومجالا تكوينيا تطبيقيا، ووظيفة.

1.نشأة وتطوّر الجامعة الجزائرية.

من كان يعتقد بأن البلد الذي كان لا يحتوي إلا على جامعة يتيمة غداة الاستقلال في سنة 1962 بحوالي 2500 طالب فقط، صارت اليوم في سنة 2013 أي بعد مرور خمسين سنة من الاستقلال تحصي واحد تسعون (91) مؤسسة للتعليم العالي، موزعة على ثمانية وأربعون (48) ولاية عبر التراب الوطني. وتظم سبعة وأربعون (47) جامعة، عشرة(10) مراكز جامعية وتسعة عشر (19) مدرسة وطنية عليا وخمسة (05) مدارس عليا للأساتذة وعشرة (10) مدارس تحضيرية وقسمان (2) تحضيريان مدمجان.[9]

معظم الجامعات الجزائرية توالى تأسيسها بعد الاستقلال، منها جامعة السانيـــة بوهـــران التي كانت عبارة عن مركز جامعي تابع لجامعة الجزائر، الذي تأسس بموجب الأمر 67-278 الصادر بتاريخ 20 نوفمبر، 1967 وتحول إلى جامعة بموجب المرسوم الصادر بتاريخ 15 ديسمبر 1975 ونفس الأمر بالنسبة لجامعة قسنطينـــة، التي كانت عبارة عن مركز جامعي تابع لجامعة الجزائر، والذي تحول إلى جامعة بموجب الأمر 69-57 الصادر بتاريخ 17 جوان 1969.

ولقد عرف عقد السبعينات إنشاء عدد من الجامعات المهمة وهي:

- جامعة هـــواري بومـــدين للعلوم والتكنولوجيا في الجزائر العاصمة، التي أنشئت لأول مرة بموجب الأمر74-59 الصادر في أفريل 1974.
- جامعة وهـــران للعلوم والتكنولوجيا التي تأسست لأول مرة بموجب الأمر 75-27 الصادر في 29 أفريل 1975.
- جامعة عنابـــة تأسست في السنة الجامعية 1975-1976.

هذه الجامعات تعد من أقدم وأهم الجامعات في الجزائر، سواء من حيث القدم أو التطور أو التوسع مما يجعلها تحتل الصدارة في هذا الخصوص وهي الجامعات التي أبرمت العديد من العقود والاتفاقيات مع مختلف القطاعات والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين. ممّا أدّى إلى توطيد علاقاتها بالمحيط الاجتماعي والاقتصادي حيث حققت قفزة نوعية في هذا المجال.

وهناك جامعات أخرى تم تأسيسها في عقد السبعينات مرت بعدة مراحل قبل أن تتحول إلى جامعات، نذكر من بينها الجامعات الآتية:

- جامعة باتنـــة في شرق البلاد، والتي تأسست لأول مرة في شهر سبتمبر 1978 كمركز جامعي، ثم تحولت إلى معاهد وطنية للتعليم العالي سنة 1985، وفي سنة 1990 تحولت إلى جامعة.

- جامعة سيـدي بلعبـاس في غرب البلاد والتي افتتحت لأول مرة في شهر سبتمبر 1978 كمركز جامعي ثم تحولت في سنة 1984 إلى معاهد وطنية للتعليم العالي، ثم تحولت إلى جامعة بموجب المرسوم رقم: 41-89 المؤرخ في أوت 1989.
- جامعة بسـكرة التي انطلقت لأول مرة سنة 1984 كمعاهد وطنية للتعليم العالي، ثم تحولت سنة 1992 إلى مركز جامعي، وفي سنة 1998 تحولت بموجب الأمر رقم: 98-219 المؤرخ في 1998/07/07 إلى جامعة.[10]
- نبذة عن تاريخ جامعة سطيف:
تأسّس المركز الجامعي بسطيف بموجب المرسوم رقم 133/78 المؤرّخ في 09 أفريل 1978 باشر العمل الفعلي بـــ250 طالبا فقط وعدد قليل جدّا من الأساتذة موزعين على ثلاث تخصصات وهي: الجذع المشترك للتكنولوجيا، العلوم الاقتصادية، اللغات الأجنبية. وفي سنة 1984 وبمقتضى المراسيم 248/84-234 تمّت هيكلة الجامعة إلى معاهد وطنية للتعليم العالي وهي: الإعلام الآلي، الكيمياء، البيولوجيا، العلوم الاقتصادية، الالكترونيك، الميكانيك، وفي الأول (01) من شهر أوت 1989 تحوّلت المعاهد الوطنية للتعليم العالي بسطيف إلى جامعة. وخلال السنة الجامعية 2000/1999 وتطبيقا للتنظيم الهيكلي الجديد للتعليم العالي والبحث العلمي، وبموجب المرسوم رقم 393/98 المؤرّخ في 02 ديسمبر 1998 قسّمت جامعة سطيف إلى ست (06) كلّيات وفي إطار الهيكلة الجديدة للجامعة مع مطلع السنة الجامعية 2011/2010 صارت الجامعة تضم ثمان (08) كليات ومعهدين وطنيين. ووفقا للمرسوم التنفيذي رقم 11-404 في شهر نوفمبر 2011 فقد تقرّر إنشاء جامعة سطيف 2، وعليه فقد تحوّلت جامعة فرحات عبّاس إلى جامعتي سطيف1 وسطيف2.
كانت تحتضن جامعة سطيف عند نشأتها على 250 طالبا موزعين على ثلاث (03) تخصّصات ليتطوّر العدد بصورة مذهلة حيث أصبح عدد طلبة التدرج سنة 2012 هو 49744 طالبا موزعين على أكثر من ثمانية عشر (18) تخصّص متوفر بالجامعة، وقد تخرّج 11775طالب سنة 2011، أما طلبة ما بعد التدرّج المسجلين في الماجستير والدكتوراه فعددهم 2466طالب باحث.[11]
تعدّ هذه النبذة التاريخية عن جامعة سطيف عيّنة للتطور الذي تعرفه الجامعات الجزائرية الأخرى بعد الاستقلال سواء في مجال التكوين أو التأطير، فعدد الجامعات تزايد بوتيرة سريعة نتيجة لتزايد عدد الطلبة الجدد من سنة إلى

أخرى، مما أدى إلى التزايد الحاصل في عدد المدن الجامعية، فمن 25 مدينة جامعية سنة 1987 ارتفع العدد إلى 31 مدينة جامعية سنة 1997 ليصل في سنة 2013 إلى 48 مدينة عبر كامل التراب الوطني بنسبة تغطية 100% لكل الولايات الجزائرية ما بين جامعة ومركز جامعي ومدارس وطنية عليا ومدارس عليا للأساتذة ومدارس تحضيرية وأقسام مدمجة، وقد تم المراعاة في توزيع مؤسسات التعليم العالي التقسيم الجهوي بما يتماشى مع النسيج الاقتصادي، الاجتماعي وعدد الطلبة.

ويتضح جليا من خلال الفقرات السابقة أن هذا التطور لايزال متواصلا وسيتواصل، خاصة في السنوات الأخيرة والتي عرفت ضغطا كبيرا من ناحية الهياكل البيداغوجية. فالمسؤولون في الجزائر يتحدثون في المدة الأخيرة عن العدد الإجمالي للطلبة، وهو **قرابة مليون ونصف مليون طالب** مما يجعل الوزارة الوصية تقوم من حين لآخر بتوسيع المؤسسات الصغيرة إلى مؤسسات كبيرة بإمكانها استيعاب عدد أكبر، كما هو الحال في العديد من المراكز الجامعية والمعاهد الوطنية للتعليم العالي، وكذلك إنشاء مشاريع ضخمة وعملاقة موجّهة للقطاع منها ما تمّ تسليمه ومنها ما هو قيد الإنجاز ومنها ما هو على مكاتب الدراسات.

2. نشأة النظام العالمي LMD "تاريخ قصير، تطوّر ملحوظ":

قبل أن ينضج نظام التعليم ل.م.د بأوروبا كانت لبنته الأساسية تتمثل في برنامج قبلي اسمه:"برنامج إيراسموس ماندوس(Erasmus Mundus) ظهر في عام 1987 وقد كانت مهمته تفضيل الحوار وتحسينه بين الثقافات. يسمح هذا البرنامج لثلاث جامعات أوربية بالاتحاد من أجل تحضير شهادة ماستر مشتركة يتم اقتراحها على طلبة جامعة رابعة غير أوروبية. والماستر الممنوح في الأخير ذا نوعية دولية يفتح المجال للاعتراف به في البلدان الأعضاء.

1.2 اقتراح بولون (Bologne) ونظام ل.م.د وسيلة للتقييم والمقارنة: تم الإعلان عنه يوم 25 ماي 1998 بمناسبة الذكرى 800 لإنشاء **جامعة السوربون** من طرف أربعة دول أوروبية هي: فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا.

التوصية الرئيسية لممثلي الدول المجتمعة خلصت إلى أن "الاعتراف الدولي بمنظومة التعليم العالي لأوروبا وإمكانية جذب طلبة دول أخرى نحو هذه القارة مرتبطة مباشرة بوضوح ومقروئية الشهادة المحضرة داخليا وخارجيا.

بحيث يكون النمط يعرض طورين رئيسيين متمثلان في ما قبل الليسانس وما بعدها لتسهيل عملية المقارنة والمعادلة على المستوى الدولي"، وتمّ اعتماد نظام ل.م.د كوسيلة للتقييم والمقارنة.

2.2 التطوّر التاريخي لنظام ل.م.د: نلخّص تطوّر النظام في خمسة 05 ندوات مهمّة وهي على التوالي:

أ. **ندوة السوربون (ماي 1998):** بيان السوربون تم الإمضاء والمصادقة عليه من طرف وزراء التعليم العالي لكل من فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، بريطانيا. البيان الذي نادى بحركة جماعية وموحّدة من أجل الوصول لحركية الجامعيين ومعادلة الشهادات بتطبيق نظام الطورين الليسانس ثم الماستر وينتهي بالدكتوراه.

ب.**ندوة بولون (جوان 1999):** انعقدت ندوة بولون (Bologne) في 19 جوان 1999، حيث تمّ عرض مفصّل للأهداف المرجوة من ندوة السربون. شارك في هذه الندوة دول أخرى بالإضافة إلى اللجنة الأوروبية والاتحادات الجامعية من أجل تبنّي بيان مشترك يحتوي على العديد من المبادئ.

ت.**ندوة براغ (مارس 2001):** انعقدت ندوة براغ (Prague) في 19مارس 2001 أسابيع قليلة بعد إقرار أكثر من 300 مؤسسة أوروبية للتعليم العالي، وتمّ اعتماد تصريح مشترك يدعو لضرورة ملائمة الشهادات، هذا التصريح يعرف بتصريح سلامنك "Salamanque".

ث.**ندوة برلين (2003):** في ندوة برلين قرّر المجتمعون المشاركون، تعجيل الاقتراحات وهذا بتحديد الأهداف على المدى القصير. وعليه ابتداء من سنة 2005 يطلب من جميع البلدان الممضية على المشروع القيام بما يلي:

1. تبني النظام بطورين مع الأخذ بعين الاعتبارات الإصلاحات في طور الدكتوراه.
2. التسليم المجاني والأوتوماتيكي لكل خريجي الجامعة لملحق بالشهادة باللغة الأكثر انتشارا.
3. المبادرة في وضع نظام ضمان النوعية.

ج. **ندوة بارغن (ماي 2005):** انعقدت ندوة بارغن في النرويج من 19 إلى 20 ماي 2005، لتقييم نصف مسلك الإصلاح وتحديد الأهداف المرجوة إلى غاية سنة 2010. حوصلت **تقييم** المرحلة أكدت على ما يلي:

1. تسجيل صعوبات في المعادلة بين نظم بعض الشهادات. طالب الاجتماع الحكومات والمتعاملين الاجتماعيين والمؤسسات بزيادة قدرة تشغيل حاصلي شهادات الليسانس، مع امكانية الالتحاق بمناصب ملائمة في المصالح العمومية.
2. ضمان النوعية، حيث سجّل وضع نظام لضمان النوعية لدى مختلف الدول، مبني على معايير موحدة سطرت في إطار اجتماع برلين.
3. الاعتراف بالشهادات وبفترات الدراسة في غالبية الدول المنظمة للمشروع. الاجتماع يوصي الدول الغير المنظمة في التعجيل بالالتحاق بالمشروع.

من بين الأولويات المحددة في الاجتماع كان التركيز على أهمية التعليم العالي من أجل تعميق أكبر للبحث. هذا الأخير يعتبر حجر الأساس للتعليم العالي يعمل على التطوّر الاقتصادي والثقافي للمجتمعات ويعمل أيضا على الوصول للمتانة الاجتماعية المرجوّة.[12]

3. انتهاج وتطبيق نظام الـــ ل.م.د بالجامعة الجزائرية:

لا يمكن للجزائر أن تبقى غير مبالية بالتحولات الكبرى الحاصلة في هذا المجتمع المعولم. فهي مثل جميع الدول التي دخلت في تفكير عميق حول نقاط القوّة والضعف في نظام تعليمها العالي. فمثل هذا التفكير أدى بمسؤولي التعليم العالي في بلادنا إلى تبني وانتهاج نظام ل.م.د حسب الترجمة الأوروبية له.

على ضوء توصيات اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية وتوجيهات المخطط التنفيذي الذي صادق عليه مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة في 30 أفريل 2002، حددت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي استراتيجية عشرية لتطوير القطاع للفترة 2004-2013، وتتضمن هذه الاستراتيجية في أحد محاورها الأساسية إعداد وتطبيق إصلاح شامل وعميق للتعليم، تتمثّل المرحلة الأولي لهذا الإصلاح في وضع هيكلية جديدة للتعليم ذات ثلاث أطوار تكوينية: ليسانس، ماستر، دكتوراه، أي هيكلية تستجيب للمعايير الدولية، تكون مصحوبة بتحيين وتأهيل مختلف البرامج التعليمية، وباعتماد تنظيم جديد للتسيير البيداغوجي، ويعدّ هذا الإصلاح الذي شرع فيه في محيط يتسّم بتحولات سريعة لم يكن ارتجاليا، بل الهدف منه خلق استراتيجية لإتقان العلوم والتحكّم في التكنولوجيات الحديثة للمرور بالبلاد إلى برّ الإبداع، الابتكار والمناسفة[13]. يرمي هذا الاصلاح إلى:

- المواءمة بين المتطلبات الشرعية لديمقراطية الالتحاق بالتعليم العالي والمتطلبات الضرورية لضمان تكوين نوعي للجميع، من أجل إدماج مهني أفضل.
- تحديد مفهوم التنافس والأداء.
- إشراك الجامعة في التنمية المستدامة للبلاد، والتفتّح أكثر على التطورات العالمية خاصة تلك المتعلّقة بالعلوم والتكنولوجيا.
- تمكين الجامعة الجزائرية من أن تصبح من جديد قطب للإشعاع الثقافي والعلمي على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية، عن طريق تدعيم المهمة الثقافية للجامعة من خلال ترقية القيم العالمية، لا سيما منها تلك المتعلقة بالتسامح واحترام الغير في إطار قواعد أخلاقيات المهنة الجامعية وآدابها.
- التفتّح على المحيط الاقتصادي الاجتماعي، عبر تطوير كل التفاعلات الممكنة ما بين الجامعة وعالم الشغل وتطوير آليات التكييف المستمر مع تطورات المهن.
- تشجيع التبادل والتعاون الدولي وتنويعها.
- إرساء أسس الحكم الراشد للمؤسسات، الذي يستند على المشاركة والتشاور.[14]

4.الخطوات العملية التي اعتمدتها الجزائر لإصلاح التعليم العالي وتكييفه مع هذا النظام:

انطلق قطاع التعليم العالي في إصلاح التعليم الذي من شأنه أن يجعل الجامعة تلعب دورا مركزيا يتمثل من جهة في تطلّع المواطنين لاسيما فئة الشباب نحو بناء مشروع مستقبلي بالاستفادة من تكوين عالي نوعي يمدهم بمؤهلات ضرورية لاندماج أمثل في ســوق الشغل، ومن جهة أخرى في تلبية متطلبات القطاع الاجتماعي الاقتصادي الذي يطمح إلى التنافسية والنجاعة وهذا بإمداده بموارد بشرية نوعية قادرة على التجديد والإبداع، مع التكفل بجانب هام في مسعى ازدهار البحث العلمي والتنمية.

هذه الدوافع أدت إلى تبني على غرار معظم البلدان المجاورة، المنظومة العالمية للتعليم العالي: **نظام ليسانس – ماستر- دكتوراه. حيث باشرت الجزائر الاصلاحات ارتكازا على النقاط التالية:** هيكلة جديدة للتعليم، إعادة تنظيم التعليم، تقييم وتأهيل عروض التكوين، مضامين مجددة للبرامج البيداغوجية، بناء وتنظيم عرض التكوين.

1.4هيكلة جديدة للتعليم: إن هيكلة نظام ل م د للتعليم، هي بسيطة تتيح مقروئية أفضل للشهادات في سوق الشغل. وتتمحور في ثلاث أطوار للتكوين:
- طور أول يتوج بشهادة ليسانس -طور ثاني يتوج بشهادة الماستر- طور ثالث يتوج بشهادة الدكتوراه.

2.4 إعادة تنظيم التعليم: ينظم التعليم العالي في سداسيات، يتضمن وحدات تعليمية. وتجمَع التكوينات في ميادين تكوين. إن ميدان التكوين هو بناء متجانس يغطي عدة تخصصات تقدم التكوينات في شكل عروض تكوين، تتفرع إلى: ميدان، فرع، تخصص. لا يقاس التعليم والتكوين المحصلين بسنوات الدراسة وإنما بالأرصدة إذ:
- يجب اكتساب 180رصيدا للحصول على الليسانس.
- يجب اكتساب 120رصيدا للحصول على الماستر.

إن الأرصدة هي وحدة حساب تسمح بقياس عمل الطالب خلال السداسي (دروس، أعمال موجهة، أعمال تطبيقية، تربص، بحث، عمل شخصي...) والأرصدة قابلة للاكتساب والتحويل من مسار لآخر.

3.4 تقييم وتأهيل عروض التكوين: يتم بناء عرض التكوين من قبل فرقة التكوين، ويقترح من قبل المؤسسة في شكل دفتر شروطيخضع دفتر الشروط لإجراء التقييم والتأهيل.
- على المستوى الجهوي : تتم دراسة الخبرة والتقييم من قبل اللجان الجهوية للتقييم، ثم المصادقة من قبل الندوات الجهوية للجامعات.
- على المستوى الوطني: المصادقة والتأهيل من طرف اللجنة الوطنية للتأهيل.

4.4 مضامين مجدّدة للبرامج البيداغوجية:
ينبغي أن تكون محتويات البرامج مصممَة، تستجيب لتلبية الحاجات المتعددة الأشكال للمجتمع والاقتصاد.

5.4 بناء عرض التكوين:
يقدم الإصلاح ديناميكية جديدة في بناء عروض التكوين العالي.
وفي هذه المقارنة، يوكل إلى:
- الوزارة لتحديد الاستراتيجية الكاملة للتعليم العالي لرسم خطوط موجهة لمخطط وطني توجيهي للتكوين العالي.
- مؤسسات التعليم العالي لتحديد واقتراح سياستها الخاصة في التكوين ولبحث بالارتكاز على كفاءاتها وكذا علي المعطيات والإمكانيات التي يتيحها المحيط.

- اللجان الجهوية للتقييم وإلى اللجنة الوطنية للتأهيل للقيام بتقييم والمصادقة على التكوينات المقترحة والقيام بتأهيل مؤسسات التعليم العالي لضمان التكوينات الملائمة.

ويتم تسطير التكوين العالي، في المقام الأول، بالنظر للأهداف الأكاديمية للاستجابة لحاجات الجامعات و/أو أهداف مهنية حتى تستجيب لحاجات القطاع الاجتماعـــي والاقتصادي، ثم تترجم إلى برامج تعليم يضعها المدرسون أنفسهم في إطار مجموعات فرق تكوين إذا ما توفرت موارد بشرية ووسائل مادية ومالية التي يجب تسخيرها : والكل يقدم في شكل عروض تكوين.

إن عرض التكوين في الليسانس ذو غاية إما أكاديمية أو مهنية.

يرتكز عرض التكوين في الماستر أساساً على مخابر البحث للجامعة ويتفرع إلى توجهين:

توجه ذو غاية أكاديمية وتوجه ذو غاية مهنية.

6.4 تنظيم عرض التكوين:

* ينظم عرض التكوين في شكل مسارات نموذجية متعددة وملائمة.

* كل مسار هو تركيبية لوحدات تعليمية أساسية أو إجبارية، اكتشافيه أو اختيارية وأفقية.

* تحدد المؤسسة هذه التركيبية تبعا لاستراتيجيتها في التكوين في ميدان محدد فإن التركيبات المختلفة تسمح بـــ:

* إتاحة اختيار مسارات متعدد.

* الانتقال من منطق المسار الإجباري إلى منطق مسار أكثر مرونة يتضمن قسطاً هاماً من التفرّد.

* يدمج مقاربات متعددة التخصصات.

* حسب المهنة حيث يكون التوجيه التدريجي للطالب تبعاً لمشروعه المهني أو الشخصي من خلال نظام معابر بين مختلف المسارات.[15]

5. بدايات التكوين وتعليم علم المكتبات والأرشيف في الجزائر :

اهتمت الجزائر بالأرشيف كمسار تكويني وتعليمي منذ فترة ليست بالقصيرة. أين يتضح ذلك من خلال معطيات واقعية أبرزها وأهمها حادثة إتلاف سجلات الأملاك العقارية لمدينة سيدي بلعباس ووهران في جوان 1962، حيث صدر النص القانوني 64-9 المتعلّق بإعادة تطوير الرّصيد الأرشيفي لصالح العقار الفلاحي.[16] وربّما جاء هذا الاهتمام كذلك تبعا لمهمة السيد إيف

بيروتان Yves Pérotin الفرنسي المبعوث من طرف اليونيسكو لعرض حال الأرصدة الأرشيفية المحفوظة على مستوى مصالح الأرشيف الجزائري. ويرجع أول تكوين في مسار الأرشيف خارج الوطن إلى مشاركة الجزائر في التربص التقني الدولي للأرشيف بفرنسا (STIA) في سنة 1965 لصالح المحافظ والمكلّف بتسيير مصلحة الأرشيف الوطني التي كان مقرها الولاية حاليا، والتي كانت تحت تصرّف مديرية المكتبات والأرشيف التابعة لوزارة التوجيه الوطني آنذاك.[17]

إلى جانب حادثة إتلاف الأرشيف العقاري لمدينة بلعباس ووهران وظهور النص القانوني السابق ذكره، نجد أن المشرّع الجزائري قد سنّ أيضا بعض النصوص المتعلّقة ببعض الحالات الخاصة مثل المرسوم 66-171 المتعلّق بتحويل محفوظات الجهات القضائية إلى كتّاب ضبط المجالس القضائية، كذلك المرسوم 70-175 القاضي بإحداث مديرية فرعية للأرشيف بمصالحها تابعة للأمانة العامة...الخ[18]

ويرجع تكوين المكتبيين والأرشيفيين بالجزائر قبل افتتاح الأقسام المتخصصة إلى عهد الاستقلال، حيث أولت الجزائر أهمية بالغة للتعليم على كل المستويات وبخاصة على المستوى الجامعي، حيث سخرت الجامعات كل طاقاتها وامكاناتها حرصا منها على ضمان تكوين جيد لطلبتها المتزايدة أعدادهم من سنة إلى أخرى. وفي سبيل ذلك "شهدت البلاد حركة مكتبية تستحق التقدير، وأصبحت تحتاج إلى إعداد جيل من المكتبيين والمختصين في المعلومات لإدارة وتنظيم هذه المؤسسات، تلبية حاجات المترددين عليها من طلبة، وأساتذة، وباحثين. وغيرهم في أسرع وقت، مما جعل المسؤولين يدركون أهمية توافر مجالات التكوين للذين يرغبون في التخصص أو التكوين في علم المكتبات والمعلومات[19]. وفي سنة 1963 نظمت المكتبة الوطنية تربصا للتكوين في مجال المكتبات بغية تغطية النقص في اليد العاملة للعمل على مستوى المكتبات ومراكز التوثيق والأرشيف. وبدأ هذا التكوين رسميا عام 1964 حيث صدر أول ديبلوم تقني للمكتبات والأرشيف (Diplôme professionnel de technicien en bibliothèques et Archive).

وكان ذلك في 24 أفريل 1964[20]. وقد كان مقر التكوين في المكتبة الوطنية إضافة إلى معهدي الفنون الجميلة بالعاصمة ومركز تكوين المكتبيين والوثائقيين والأرشيفيين ببرج الكيفان.

لقد كان الاشراف على هذا التكوين ضمن مسؤوليات المكتبة الوطنية، غير أنه في سنة 1970 تولته وزارة الثقافة بعدما أسندت مهمة ترقية المطالعة العمومية والتكوين في هذا المجال إلى المكتبة الوطنية. يدوم هذا التكوين مدة عام دراسي، وهو مفتوح للحائزين على شهادة الباكالوريا. غير أنه وأمام الحاجة المتزايدة والملحة إلى المتخصصين للعمل في المكتبات والأرشيف، فتحت المسابقة لذوي المستوى الثالث ثانوي للالتحاق بالتكوين. "والتكوين في هذا المستوى يتضمن محاضرات وأعمالا تطبيقية متبوعة في الأخير بتربص ميداني لمدة شهر في المكتبة الوطنية. ويشمل البرنامج مقاييس في مجال المكتبات، والتوثيق، والبيبليوغرافيا، والأرشيف، والتاريخ القديم، ومدخل إلى التصنيف، وتحليل وثائقي، وتاريخ المتاحف وتقنيات الكتاب"[21]. وينتهي التكوين بالتحصّل على دبلوم في تقنيات المكتبات والمحفوظات، هذا بعد أن يوفق الملتحقون بالتكوين في الامتحانات التي تتضمن اختبارات مكتوبة، تطبيقية وشفوية.[22] ولعلّ ما ميّز السنوات العشر الأولى بعد الاستقلال هو غياب القوانين الخاصة الصريحة بقطاع الأرشيف، إلى غاية سنة 1971 تاريخ تحديد المشرّع الجزائري لمفهوم الأرشيف كوثائق، حيث ساهم هذا الاهتمام المبدئي في تحسين النظرة إلى الأرشيف كمجال وميدان وجب تخصيص أماكن لجمعه وحفظه والاهتمام به وتمّ ذلك بموجب إصدار الرئيس الراحل هواري بومدين: الأمر رقم 71-36 المؤرّخ في 10 ربيع الثاني عام 1391 الموافق لـــ03 يونيو سنة 1971 والمتضمّن إحداث مؤسسة للوثائق الوطنية ليشكل أول تدبير مخصص لصيانة التراث الاداري والتاريخي والثقافي المتمثل في الوثائق الواردة من مجموع مؤسسات البلاد[23]

ولمدة عشر سنوات ماضية استطاع المكلفون بمصالح الأرشيف تكوين أنفسهم عن طريق الاطلاع على الكتب والمجلات والدوريات والاجتهادات والمبادرات الشخصية. أما بعد 1974 شارك المكلفون بالأرشيف في التربص الدولي بفرنسا دوريا مما ساعدهم في تكوين الأعوان والمكلفون بالأرشيف الجزائري وذلك بإقامة دورات تكوينية حول المبادئ الأولية. بالإضافة إلى تنظيم ملتقيات وأيام دراسية دورية[24] وبعد إنشاء مصالح الأرشيف الولائية والبلدية بموجب مرسوم رقم 67-77 المؤرّخ في 20 مارس سنة 1977طبقا لما جاء في المادتين التاليتين:

المادة 32:تنشأ مؤسسة للمحفوظات في كل ولاية.

المادة 33:يؤسس في مقر كل ولاية مستودع للمحفوظات مكلف بحفظ:

- المجموعة الأصلية للنصوص الإدارية والتنظيمية وكذلك مداولات المجالس الشعبية الولائية .
- المصادر الوثائقية للمجالس القضائية والمحاكم المحلية.
- المصادر الوثائقية المكتسبة من الأبحاث الآتية من الخارج شراء أو هبة أو وصية أو بموجب مبادلة ثقافية في القطر الجزائري أو في الخارج.[25] حيث تكفّل هنا نوعا ما رؤساء المصالح والمكاتب بتقديم بعض التربصات والتوجيهات لصالح أعوان الأرشيف.

وقد أحدث لأول مرة في الجزائر شهادة الليسانس في علوم المكتبات سنة 1975، وأصدر وزير التعليم العالي آنذاك بعد ذلك قرارا بإنشاء معهد علم المكتبات والتوثيق بجامعة الجزائر، ويسمح بالتسجيل في التخصص لحاملي شهادة الباكالوريا، غير أنه سمح للحاصلين على شهادة تقني المكتبات والأرشيف (Diplôme professionnel de technicien en bibliothèques et Archive).

بالالتحاق بالتكوين بعد 03 سنوات من العمل الميداني.[26] حيث يحصل الطلبة الدارسين بالمعهد لشهادة ليسانس بعد الدراسة لمدة أربع سنوات دون التخصص في ميدان الأرشيف. كما كان التوقيت المخصص لمادة الأرشيف ضئيلا جدا حيث يصل إلى ثلاث ساعات أسبوعيا مقسمة بين النظري والتطبيقي مقارنة بالمواد الأخرى. كذلك تكفل معهد التاريخ بتدريس مادة الأرشيف، ومن جهة أخرى تجدّد التكوين التقني المكتبي للأرشيف (DTBA) إلى جانب شهادة تقني سامي في التوثيق والأرشيف (T.S) هذه الأخيرة استمر وجودها إلى الوقت الحالي حيث تعكف معاهد ومراكز التعليم والتكوين المهني الجزائرية لتأطير هذا التكوين وتخريج أعوان التوثيق والأرشيف أو مساعدي الوثائقيين أمناء المحفوظات للإدارة الإقليمية، كما كانت توجد سابقا شهادة جامعية للدراسات التطبيقية (DUEA) وفترة الدراسة بها محددة بـــ03سنوات. وللعلم فقد كان المتفوقين الأوائل في هذه الشهادة يحظون بفرصة مزاولة الدراسة للحصول على شهادة الليسانس وقد زال هذا التكوين. وحاليا فقد فتح معهد علم المكتبات والتوثيق بجامعة قسنطينة 02 مسابقة وطنية لحاملي شهادة الدراسات التطبيقية (DUEA) للعودة والالتحاق بالتكوين من أجل الحصول على شهادة ليسانس LMD وتمّ تحديد العدد بسبعة07 أفراد للموسم الجامعي 2013-2014 وفق شروط معينة تضعها إدارة المعهد.

في السنوات الأولى لبدايات التكوين في علم المكتبات والمعلومات استفاد الكثير من الحاصلين على شهادة ليسانس في مختلف الشعب من الحصول على شهادة عليا لعلم المكتبات (DSB) بعد اختيارهم التخصص إما في المكتبة أو الأرشيف وأكملوا دراساتهم العليا والآن أغلبيتهم أساتذة بالجامعة ومتحصلين على شهادة دكتوراه دولة ومنهم من هو بدرجة البروفيسور "أستاذ التعليم العالي بالجامعة".

وفي سنة 2010 اتخذت مؤسسة الأرشيف الوطني الجزائري زمام الأمور في تكوين المكونين "خريجي أقسام علم المكتبات بالجامعة الجزائرية الحاصلين على مناصب عمل بمختلف المؤسسات الدولة والادارات والمراكز الأرشيفية من أجل الاستجابة للطلب المتزايد على مستوى الوطن في تكوين الأرشيفيين.

نستنتج من خلال ما تمّ ذكره سابقا أن الجزائر انتقلت من التكوين القصير فقط سواء خارج الوطن أو داخله وظهور بعض النصوص التشريعية المنظمة لقطاع الأرشيف وتوالي صدورها، إلى اعتماد الأرشيف في سياستها التعليمية، خاصة على مستوى الجامعات ومراكز التكوين والتعليم المهني؛ من خلال التنسيق معها في تكوين الراغبين للعمل في قطاع الأرشيف بإشراف من مراكز الأرشيف الجهوية والأساتذة الجامعيين والمؤرخين. ومع ظهور تخصص علم المكتبات في الجامعات الجزائرية أدرج الأرشيف كمقياس يدرس ضمن البرنامج التعليمي العام للتخصص بتأطير من بعض المتخصصين في الأرشيف الساهرين على تسيير الأرشيفات الجهوية والمتاحف، وما فتئ أن اعتُمد الأرشيف كتخصص قائم بذاته ضمن التخصص العام لعلم المكتبات والمعلومات. ليظهر **أول قسم في الأرشيف** على مستوى الوطن يدرّس هذا الاختصاص تابع لمعهد علم المكتبات والتوثيق بجامعة قسنطينة 02 وتمّ ذلك في الموسم الجامعي 2012-2013. نتيجة للتقسيمات الجديدة إلى جانب قسم التوثيق والمكتبات.

6.أهداف التكوين في علم الأرشيف.

إن الهدف الأساسي لأي نظام تعليم في أي مجال كان هو إعداد مهنيين جدد وجعلهم مقتدرين على تدبير أمور مهنتهم بصورة مستمرة، فبهذه الصورة يمكن تغذية المهن المتنوعة في المجتمع بالكفاءات والأطر البشرية المؤهلة تأهيلا علميا لتطوير هذه المهن وتنشيطها.[27] ويقصد بالأهداف "الصفات والسمات الذهنية والسلوكية التي يكتسبها المكون خلال فترة التكوين التي يراد

له أن يحققها بنفسه عند نهاية التكوين، وهي ترتبط ارتباطا وظيفيا بالعمل الذي يتولاه والمسؤولية المنوطة به، ويمكن التمييز بين الأهداف الفكرية والسلوكية باعتبار أن الأولى هي القوام النظري للموضوع في مستوى البحث والتحليل، أما الثانية فهي أساس الجانب التطبيقي له في مستوى الممارسة والعمل"[28] لذلك يسعى التكوين في هذا المجال إلى تحقيق جملة من الأهداف نذكر منها:

- ✓ توافر قدرات أكاديمية وفنية وفق الحاجات والخصائص التي يتمتع بها المجتمع الذي تخدمه مؤسسات ومراكز الأرشيف.
- ✓ تنمية قدرة الدارسين على التكيف السلوكي وتطوير الخدمات وفق المناهج والاتجاهات الحديثة التي تواكب استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- ✓ قدرة الدارسين على اختيار وتطبيق الأساليب المناسبة في تنمية المعلومات لتحسين الفعالية في الخدمات حسب تلبية الحاجات المتنوعة للمستفيدين وروّاد مراكز ومؤسسات الأرشيف.
- ✓ تطوير قدرة الوجود الفعال في المصالح والمؤسسات الادارية والمراكز والمؤسسات الأرشيفية.
- ✓ التنمية المستمرة لخبرات أخصائي الأرشيف والمعلومات عن طريق الدورات التدريبية والمقررات الدراسية الجديدة التي تواكب التطورات الحديثة في تخصص الأرشيف والمعلومات.
- ✓ تنمية رغبة الدارسين في الاستمرار في الدراسة والبحث في مجال الأرشيف والمعلومات عن طريق تنظيم الدراسات العليا وإعداد نخب قادرة للاضطلاع بمهمات التدريس في المجال.[29]
- ✓ التمكن من تلبية احتياجات سوق العمل حسب الخصوصيات الجهوية، وحسب التوزيع الجغرافي للطلبة المتخرجين.
- ✓ التمكن من استغلال وتحويل وحدات التعليم عند تغيير نوع التكوين لتسهيل التكيف مع المتطلبات الجديدة لسوق العمل.
- ✓ ضمان التسيير الفعال للوحدات والمصالح الأرشيفية التابعة لمختلف المؤسسات العمومية والخاصة على مستوى كامل التراب الوطني.
- ✓ تمكين الطلبة المتخرجين الجدد - باعتبارهم أخصائي المعلومات والأرشيف- من الاندماج السريع في المسارات الحديثة للاتصال، من خلال التحكم في الطرق والوسائل الحديثة للبحث عن المعلومات.[30]

فالتكوين في علم الأرشيف يهدف إلى وضع التخصص في مكانته الصحيحة بين باقي التخصصات. ولن يكون ذلك إلا بوضوح ودقة الأهداف والعمل على تحقيقها في سبيل الإعداد الكفء للإطارات الأرشيفية.

7.نشأة أقسام علوم المكتبات والمعلومات في الجامعة الجزائرية:

إن افتتاح أقسام المكتبات والمعلومات بالجامعة الجزائرية وعلى غرار الدول العربية الأخرى جاء محصلة عوامل اجتماعية وتعليمية واقتصادية وأهمها التوسيع في التعليم الجامعي لملاحقة التنمية التي شهدتها البلدان العربية قاطبة. إيمانا بأهمية أقسام المكتبات في إعداد القوى العاملة المؤهلة للعمل في المكتبات ومراكز المعلومات فقد بادرت الجزائر بفتح أقسام علوم المكتبات بجامعاتها وكان هذا عقب افتتاح أقسام مماثلة في بعض الدول العربية بسنوات قليلة حيث كانت مصر السباقة في التعليم الأكاديمي للمكتبات والمعلومات وقد افتتح أول معهد سنة 1951، ثم تلتها السودان سنة 1966، ثم عقبها افتتاح قسم بالمملكة العربية السعودية سنة 1974. لقد كان افتتاح قسم علوم المكتبات بالجزائر تحت اسم "معهد علوم المكتبات والتوثيق" سنة 1975، ثم أحدثت معاهد أخرى لتأهيل المكتبيين أحدهم في قسنطينة فتح أبوابه سنة 1982 والآخر في وهران شرع في التكوين به سنة 1983 وكان ذلك لتلبية الحاجة المتزايدة إلى المؤهلين في هذا المجال.[31] ومع بداية الألفية الثانية تأسست العديد من أقسام علوم المكتبات والمعلومات الفتية في الجزائر على غرار كل من قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية بجامعة باجي مختار بعنابة وقد بدأ نشاطه الفعلي في السنة الجامعية 2007-2008 من خلال الإشراف على تدريس بعض مقاييس علم المكتبات في السنة أولى للجذع المشترك في العلوم الإنسانية وفق نظام LMD. أما في السنة ثانية LMD نجد فيها مجموعة من الفروع أو الشعب (التخصصات): تخصص علم المكتبات، إلى جانب تخصص علم الاعلام والاتصال والتاريخ، وبدأ التكوين في تخصص علم المكتبات لنيل شهادة الليسانس في هذا الاختصاص، ومدّة التكوين فيه تمتد لسنتين بمعدّل سداسيين لكل سنة[32] ليأتي القرار رقم 218 المؤرّخ في 01 جويلية 2010 والمتضمن إنشاء الأقسام المكونة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة عنابة، من بين هذه الأقسام أنشأ قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية ليصبح بعد ذلك وبموجب هذا القرار قسما مستقلا بذاته.[33] أما التكوين في علم المكتبات بجامعة تبسة فقد بدأ نشاطه سنة 2007[34] أما جامعة

محمد خيضر ببسكرة فقد بدأ التكوين في شعبة المكتبات والمعلومات تخصّص "تكنولوجيا وأنظمة المعلومات" في الموسم الجامعي 2008 -.2009[35] أما جامعة الحاج لخضر بباتنة فاعتمدت التخصص سنة 2009. كل هذه التخصصات والتكوينات الفتيّة في علم المكتبات والمعلومات في هذه الجامعات تدخل في إطار الجذوع المشتركة للعلوم الانسانية ما عدا قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية بجامعة باجي مختار بعنابة.

كما تم اعتماد نظام LMD ضمن مناهجها الدراسية بما في ذلك قسمي علم المكتبات بجامعة وهران والجزائر العاصمة، أما السبّاق في تبني هذا النظام العالمي ل.م.د واعتماده هو قسم علم المكتبات بجامعة منتوري قسنطينة سابقا ومعهد علم المكتبات والتوثيق حاليا. حيث أنشأ ضمن هذا المعهد قسمين: قسم التوثيق والمكتبات، و**قسم الأرشيف** يعنى بتدريس تخصص تقنيات الأرشيف (35 مقياسا طيلة مسار التكوين ليسانس والماستر بنوعيه المهني والتعليمي) وتم ذلك في الموسم الجامعي 2012-2013 ليكون بذلك أول قسم على مستوى التراب الوطني الجزائري في هذا الاختصاص.

8. لمحة عن معهد علم المكتبات والتوثيق بجامعة قسنطينة 2:

أنشأ معهد علم المكتبات عام 1982 بجامعة منتوري قسنطينة، انطلقت به الدراسة على مستوى القاعات المركزية التابعة لنفس الجامعة، وفي بداية الموسم الجامعي 1984/1983 تمّ تحويل مقر المعهد إلى المدرسة" la medersa" المتواجد بحي العربي بن مهيدي بوسط مدينة قسنطينة، وفي 30نوفمبر 1990 تم تغيير مقر المعهد ثانية إلى مجمع حي "كوحيل لخضر" الذي كان يضم بالإضافة إلى معهد علم المكتبات، معهد الفلسفة، ومعهد التاريخ. وفي عام 2000 انتقل المعهد إلى مدرسة إطارات الشباب الكائن بحي "سيدي مبروك"، حيث أخذ تسمية جديدة هي "قسم علم المكتبات" نتيجة اعتماد الجامعة لنظام الكليات، وأصبح تابعا لكلية العلوم الإنسانية والاجتماعية[36]، وفي عام 2009/2008 انتقل إلى مقره الحالي بالمدينة الجديدة "علي منجلي"، وقد أنشأ هذا القسم في بادئ الأمر لتكوين دفعة من حاملي الدبلوم العالي للمكتبيين، ثم تلتها دفعات لتكوين التقنيين وكذا الليسانس، حيث سعى القسم منذ بدايته إلى تطوير هذا التخصص بما يملكه من أساتذة رغم قلّتهم، وكذا الاستعانة بالخبرات العربية والأجنبية، وجدير بنا أن نذكر في هذا المقام بالدور الكبير الذي لعبه **أ.د عبد اللطيف صوفي** في تنمية هذا القسم

وتقدمه على جميع المستويات، هذا وقد سعى القسم دوما لتطوير مناهج التكوين بالاشتراك مع قسمي الجزائر العاصمة ووهران، حيث خضعت المناهج في سنوات 2000/1998/1990/ للتطوّر، وفي الموسم الجامعي 2006/2005 تحصل القسم على الموافقة من وزارة التعليم العالي الجزائرية لتبني برنامج التكوين الجديد في صيغة "LMD"[37]، وبدأ تكوين الأرشيفيين في هذا القسم وفق هذا النظام الجديد الذي أنشأ منذ زمن طويل في البلدان الأنجلو سكسونية والأوروبية (الولايات المتحد الأمريكية، كندا، بريطانيا، فرنسا ألمانيا...) وهي الآن حيّز التنفيذ في كثير من الدول الأوروبية وحتى في الوطن العربي، وهذا استجابة لدواعي تحسين نوعية التعليم العالي وإعطاء الشهادات صبغة ذات قيمة عالمية. وقد شهد القسم تبني هذا النظام واتخاذه منهجا جديدا للتكوين الذي جاء بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 4-371 المؤرخ في 08 شوال 1425 الموافق لـ: 21 نوفمبر 2004 الذي يتضمن إحداث شهادة الليسانس في النظام الجدي[38]. وفي سنة الجامعية 2013/2012 ارتقى القسم إلى معهد وطني وأصبح يطلق عليه اسم: «معهد علم المكتبات والتوثيق» وهذا نظرا لنشاطه الواسع وسعيه الدائم لتطوير مناهجه التكوينية. وأصبح يحتوي بدوره على قسمين الأول **قسم الأرشيف** والثاني قسم المكتبات والتوثيق. هذا ويحرص المعهد حرصا شديدا على استقطاب أحسن الكفاءات الوطنية للتدريس به وضمان أحسن تكوين لخرجيه[39]

ويمكن أن نقدم جملة من المعطيات الحالية حول معهدنا كما يأتي:

- 30 أستاذ دائما (4 برتبة أستاذ التعليم العالي، 11أساتذة محاضرين "أ" 04 أساتذة محاضرين "ب" 07 أساتذة مساعدين "أ" 04 أساتذة مساعدين "ب").
- 20أستاذا مؤقتا سنويا لتدريس بعض مقاييس التخصص، ومقياس الإعلام الآلي، اللغات، الإحصاء.
- 107 طالبا مسجلا بالدكتوراه نظام قديم وجديد.
- 28طالبا مسجل بالدكتوراه نظام جديد، 30 طالبا مسجلا بالماجستير.
- 250 طالب ماستر في التخصصات الثلاثة/يوجد بالقسم مكتبة مؤتمتة.
- 3 مخابر للبحث معتمدة من طرف الوزارة الوصية (مخبر طريق الجزائر نحو مجتمع المعلومات: المقومات الأهداف والتأسيس/ مخبر تكنولوجيا المعلومات ودورها في التنمية الوطنية/مخبر الدراسات والبحث حول الإعلام والتوثيق العلمي والتكنولوجي.)[40]

1.8 اعتماد التكوين في الأرشيف ضمن نظام LMD بالمعهد:

يعتمد نظام LMD في هيكلته الجديدة على نظام السداسيات، حيث يجرى في نهاية كل سداسي امتحان لكل وحدة تعليمية ُبظهوره ظهرت الحاجة ملحة إلى وجود التخصص. حيث أصبح بالمعهد ثلاث تخصصات: تخصص مكتبات ومراكز معلومات، تخصص تكنولوجيا جديدة وأنظمة المعلومات وتخصص تقنيات أرشيفية قبل أن يتحول هذا الأخير ابتداء من تاريخ 17 ديسمبر2012 إلى قسم الأرشيف، ويعتبر معهد علم المكتبات والتوثيق بجامعة قسنطينة أول معهد يفتح تخصص تقنيات أرشيفية لتكوين وتأطير أرشيفيين على مستوى التراب الوطني، وتم ذلك - كما سبق ذكره- سنة 2005 نتيجة للإصلاحات الجامعية، حيث عرف التكوين في هذه المرحلة ثورة جذرية في نوعية تكوين البرامج نظرا لإدخال نظام الليسانس والماستر والدكتوراه، وهي هيكلة جديدة في منظومة التعليم العالي، ويحاول هذا النظام الرفع من نوعية التكوين الجامعي وتثمين الشهادات الوطنية وربط مختلف الاختصاصات ببعضها مع التركيز على الآفاق المهنية في كل الميادين، فقد تم تكوين وتخريج أول دفعة مختصة في هذا الميدان سنة 2008 تحمل درجة ليسانس LMD تحت اسم تخصص: "تقنيات أرشيفية". وفي سنة 2010 تخرّجت كذلك أول دفعة تحمل درجة الماستر في نفس التخصّص. وابتداء من سنة 2013 ستتخرّج الدفعة الرّابعة في هذا الاختصاص، أما ما يتعلّق بالطور الثالث فهناك 08 طلبة ممن درسوا هذا التخصّص يحضرون لشهادة الدكتوراه في هذا النظام الجديد ضمن تخصّص مغاير وشامل يجمع فيه جميع طلبة التخصصات الثلاثة المتفوقين والناجحين في المسابقة الوطنية ويطلق على التخصص اسم: "تقنيات المعلومات في الأنظمة الوثائقية".[41]

يعتبر في هذا الصدد معهد علم المكتبات والتوثيق بجامعة قسنطينة نموذجا عاما لتكوين الأرشيفيين على المستوى الوطني، وتجربة ناجحة رغم بعض النقائص التي تتخلّله، حيث يعدّ فتح التكوين ضمن تخصص تقنيات أرشيفية تحدّيا في حدّ ذاته، خاصّة مع ظهور النظام الجديد LMD وتبنيه، وتكييف التكوين مع مهام ووظائف جديدة لم يسبق للأرشيفي التعامل معها من قبل، ومحاولة الرفع من مستوى أدائه وكفاءته وفعاليته في البيئة الرقمية وإكسابه القدرة على مسايرة مستجدّات العصر والتطورات الحاصلة في البلدان الأجنبية.[42]

9.اقتراحات وآفاق تطوير تكوين الأرشيفيين الجزائريين في ظل التحديات الجديدة:

إن مواجهة تحدّيات الواقع الافتراضي والتكنولوجيا الرقمية يتطلّب إعداد فئات مهنية تعمل في قطاع الأرشيف والمعلومات تتمثّل في: "منظّر المعلومات، أخصائي الأرشيف ونظم المعلومات، ومسيّر المعلومات، ومعلم ومدرّب المعلومات، وسيط المعلومات، ومدرّب المشتغلين بالمعلومات..."[43] وفي هذا الصدد ارتأينا أن نورد مجموعة من الاقتراحات في سبيل تحسين نوعية التكوين لتخريج الكفاءات القادرة على مواجهة هذه التحديات المختلفة والارتقاء بالمهنة الأرشيفية:

✓ ضرورة استحداث برامج تعاون ما بين المؤسسات الجامعية القائمة على تكوين الإطارات المتخصصة في الأرشيف ومؤسسات التشغيل، من حيث التوجّه نحو إقامة التربصات والأعمال التطبيقية المتعلّقة بالتكوين على العمل الأرشيفي داخل مؤسسات التشغيل والمؤسسات الأرشيفية والوثائقية التي تمتلك الوثائق ووسائل العمل عليها هذا من جهة. ومن جهة أخرى ضرورة تدعيم المقررات بالجانب الميداني بتوافر المخابر والامكانيات اللازمة لذلك داخل الحرم الجامعي. وذلك بغية إحداث التوازن بين الجانب النظري والتطبيقي في برامج التكوين.

✓ المراجعة الدورية للمناهج والمقررات الدراسية من أجل إضفاء طابع الحداثة والتجانس عليها في سبيل التكيّف مع التحديات المستقبلية.

✓ ضرورة إحداث التلاؤم بين المقررات الحالية والمواضيع الحديثة والبرامج المتبعة في تدريس الأرشيف بمقررات تخصصية في مجال تكنولوجيا المعلومات وزيادة المواد الاختيارية لدراسة المواضيع المناسبة والحديثة وإتاحة فرصة الاختيار لدراسة هذه المواضيع.

✓ وجوب التركيز داخل التكوين على أساسيات عمل الأرشيفي وتقديم خدمات الأرشيف والمعلومات مثل تقنيات المعالجة العلمية والفنية للأرشيف والقدرة على الاتصال وإجراء المقابلات المرجعية مع المستفيدين وروّاد مراكز ومؤسسات الأرشيف فضلا عن الاستخدام الجيّد للتكنولوجيات المختلفة دون إهمال تدريس اللغات الأجنبية خاصة الإنجليزية فأغلب البحوث الصادرة في هذا المجال بهذه اللغة.

✓ تدعيم وتحسين مستوى التكوين باتباع أساليب التدريس الحديثة وتوافر الوسائل التعليمية المختلفة فضلا عن توافر العدد الكافي من أعضاء هيئة التدريس وتنمية خبراتهم باستمرار.

✓ على الجهات المسؤولة عن إنشاء وتطوير أقسام ومعاهد علم المكتبات والمعلومات في الجزائر أن تضع سياسة واضحة لتخصّص الأرشيف وأهدافا محدّدة لبرامج تكوين الأرشيفيين مع إحداث الانسجام مع مخططات التنمية الوطنية والعربية ووضع المعايير العالمية الملائمة فيما يتعلّق بالنوعية والكمية والفلسفة المتجددة لهذا التخصّص.

✓ ضرورة إنشاء دليل مفصّل عن مختلف أقسام علم المكتبات والمعلومات بالجزائر للاستفادة منه وإعطاء نظرة شاملة عنها وعن البرامج التكوينية فيها على مختلف المستويات.

✓ ينبغي اختيار الطلبة الذين يلتحقون بتخصّص الأرشيف بأقسام المكتبات والمعلومات الجزائرية بناء على رغبتهم حتى نتفادى الإهمال وعدم الاهتمام بالتخصّص وليس العكس أي وفق شروط تضعها الادارة لأن هذا العمل سيأثر في الميدان سلبا في حالة توظيفهم بالمؤسسات والمراكز الأرشيفية، ومن ثمّ لا بدّ من وجود دافعية للتكوين في هذا المجال عن طريق احترام رغبات الطلبة في اختيار التخصّص الذي يريدونه.

✓ السعي إلى التعريف بالاختصاص وترغيب الطلبة فيه والاسهام في تغيير نظرة المجتمع الكلاسيكية إلى العمل الأرشيفي(الأرشيف كل ما هو قديم، الأرشيف عبارة عن غبار، العمل في الأرشيف وسيلة عقاب، منفى الاداريين المهملين...)، نحن لا نلومهم في هذا لأنه من جهل الشيء عاداه. لهذا يجب في هذا الصدد واجب أكيد تأسيس جمعية علمية مهنية متخصّصة تسعى إلى التعريف بالتخصّص والمهنة والدفاع عنهما والارتقاء بهما(التخصص والمهنة معا) إلى أفضل المستويات.

✓ نرى أنه لكي نؤسّس لمناهج تدريسية هادفة في مجال الأرشيف. يجب أن يكون هناك عمل مشترك متنوّع ومستمر وإرادة للتغيير بين الإدارة المعنية بإنتاج الوثائق، والجامعة المعنية بالبحث من أساتذة التعليم العالي وباحثين وطلبة دارسين، وكذلك الخبراء في هذا المجال، والمديرية العامة للأرشيف الوطني المعنية بوضع التشريعات والسياسة الخاصة بالأرشيف، والشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين والوظيف العمومي المعنية بالتوظيف. هذا العمل يدرس فيه احتياجات الإدارة وتشخيص واقعها وإيجاد الحلول الآنية

والمستقبلية لتحقيق تطوير لميدان الأرشيف، وتكوين طالب لديه رصيد من المعلومات يستطيع به بداية مشواره المهني ثم تطويره وفق الجديد الذي يضيفه من خلال ممارساته. ففي المناهج الحديثة في الدول الغربية تجري عملية إضافة مواد جديدة أو إلغاء أخرى أو دمجها بعد نقلها من محور لآخر بما يتناسب مع الحاجات المطلوبة وظروف البيئة الحالية المناسبة لذلك.

خـــاتـــمـــــة:

لقد سعينا من خلال هذه الدراسة لتقديم كرونولوجيا زمنية لنشأة وتطوّر تكوين وتدريس الأرشيف بالجامعة الجزائرية في ظلّ نظام ل.م.د منذ الاستقلال إلى يومنا هذا(طيلة فترة 50سنة)، حيث لاحظنا ونحن نعدّ هذه الدراسة مجموعة من العراقيل التي تعترض تطوّر هذا التكوين خاصّة منها التي ترتبط بمعوقات العمل الميداني والتطبيقي، وقلة الوسائل الخاصة بتدعيم التكوين التطبيقي ونقص الاطارات البشرية ذات الكفاءة المكوّنة في هذا المجال وغياب تطبيق برامج تكوينية موحّدة، إضافة إلى حداثة التكوين في علم المكتبات والأرشيف ببعض الجامعات- باتنة، بسكرة، عنابة، تبسة- وقلّة الطلبة بها، وعدم وضوح أهداف التكوين في الأرشيف بصورة دقيقة بها... غير أن ذلك لا يمنع من المضي قدما في عملية تكوين إطارات متخصصين من الطلبة خاصّة مع الرغبة الواضحة في التوجّه نحو هذا التخصّص، دون أن نغفل الارادة القوية للأساتذة الحاليين ورؤساء أقسام علم المكتبات والمعلومات الجزائرية في اعتماد هذا التخصّص ضمن برامجها التعليمية والسعي لتطويره وفق ما هو متوفّر من إمكانيات. ويبقى أن نشير في الأخير إلى أن الحلول متوفرة في شكلها المؤقت أو النهائي. والأمر يتطلب فقط بذل جهود أكبر، وتضافر جهود الجميع، لأن الهدف الأسمى يبقى هو الوصول إلى تكوين إطارات يسهرون على حماية إرث وذاكرة الدولة، ولا يسعنا في الأخير إلّا أن نتمنى الرقي لمهنة الأرشيف وشروط تكوينه وبلوغه المستوى المطلوب، وأن يحظى باهتمام أفضل بما يليق بمكانة ودور هذا الأخير في المجتمع.

هوامش البحث:

(1) Site du Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche scientifique de l'Algérie. Université algérienne réseau ،Disponible en ligne ، (Date de la visite le 07/02/2011).
http://www.mesrs.dz/arabe_mesrs/etablissements_a.php?eetab=1

(2) Site du Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche scientifique de l'Algérie. Index des textes législatifs et réglementaires pour l'enseignement supérieur et de la Recherche Scientifique. Disponible en (Date de la visite le 05/02/2011). ،ligne
http://www.mesrs.dz/arabe_mesrs/text_reglementaires_a.php

(3) شكيب أرسلان باقي، داود حرز الله وآخرون.2012. نشرة إحصائية 1978- 2012صادرة عن جامعة فرحات عبّاس سطيف، ص05.

(4) حرز الله عبدالكريم، بداري كمال.2008.نظام ل.م.د ليسانس، ماستر، دكتوراه: معجم كامل للمصطلحات عربي- فرنسي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص.13، 20-23. أصل الكتاب فرنسي وترجم بواسطة عبدالكريم حرز الله وكمال بداري.

(5) Site du Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche scientifique de l'Algérie. Réforme de l'enseignement supérieur. Document Internet disponible en ligne ،p.7(Date de la visite le 04/02/2011). http://www.umbb.dz/index_fichiers/reform_LN.pdf

(6) مقيدش، نزيهة. 2010. أهمية أسلوب المعاينة في الدراسات الإحصائية: دراسة تطبيقية حول الحوكمة في الجامعة الجزائرية من خلال سبر الآراء. رسالة ماجستير: جامعة فرحات عبّاس سطيف. ص.90.

(7) Site du Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche scientifique de l'Algérie. La nouvelle structure de l'enseignement supérieur : System LMD. Disponible en ligne ،(Date de la visite le 07/02/2011). http://www.mesrs.dz/arabe_mesrs/ensup_ref_LMD_a.php

(8) Loi N° 64-9 du 11 Juilet 1964 Ayant Pour objet La Reconstitution des Archives des Bureaux des Hypotheques d'oran et de sidi Bel Abbas Détruites au Cours de la Guerre ،In ،Journal officiel Algérie.

(9) نوارة، دحماني.2011. مسار التعليم الأرشيفي بالجزائر. همزة وصل. الجزائر: نشرية إعلامية داخلية عن مؤسسة الأرشيف الوطني، ع.18، ص.23.

(10) Décret N° 70-175 du 16 Novembre 1970 Portant Création D'Une Sous-Direction a la Documentation et Des Archives.

(11) بومعرافي، بهجة. 1995. المعلومات في خدمة التنمية بالبلاد العربية، أعمال الندوة العربية الثالثة للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات (تونس: مركز التوثيق القومي، زغوان)، ص.614.

(12) مرسوم رقم: 135-64 مؤرخ في 24 أفريل 1964 المضمن تأسيس دبلوم تقني للمكتبيين والأرشيفيين. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية.ع.44. الصادرة يوم 28 ماي 1964.ص.614.

(13) Chafai ،Rouchdy.1984. La formation en matière de de bibliothéconomie et de documentation en Algérie : Problématique et perspectives. Revue maghrébine de documentation. Tunis : Institut supérieur de documentation ، p.69.

(14) بطوش، كمال. 2008. التكوين في علوم المكتبات والمعلومات بين ضرورة تحديث مقررات التكوين، وتحدي متطلبات سوق العمل: أقسام علم المكتبات والمعلومات في الجزائر نموذجا. مجلة إعلم، ع.02، ص.100.

(15) Ordonnance N° 71-36 Du 03 Jun 1971 Portant Institution D'un Fonds des Archives Nationales، In ،Journal officiel Algérie.

(16) نوارة، دحماني.2011. مسار التعليم الأرشيفي بالجزائر. المرجع السابق .ص.23.

(17) مرسوم رقم 67-77 المؤرّخ في 20 مارس 1977 المتعلق بإنشاء مصالح الأرشيف الولائية والبلدية.

(18) مرسوم رقم 90- 75 المؤرخ في 24 جويلية 1975 يتضمن فتح تخصص اقتصاد المكتبات وتنظيم الدراسات فيه. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية. 01 أوت 1975.

(19) عبدالهادي محمد فتحي، محمود أسامة السيد. 1995. دراسات في تعليم المكتبات والمعلومات. القاهرة: المكتبة الأكاديمية.ص.29.

[20] الهجرسي، سعد محمد. 1991. المكتبات والمعلومات: أسس علمية حديثة ومدخل منهجي عربي. الرياض: درا المريخ.ص.109.

[21] الهوش، أبو بكر محمود. 1996. تقنية المعلومات ومكتبة المستقبل. الإسكندرية: مكتبة ومطبعة الإشعاع، ص.239.(بتصرّف)

[22] شواو، عبدالباسط. 2012. التكوين الأكاديمي لأخصائي الأرشيف في البيئة الرقمية: تجربة معهد علم المكتبات والتوثيق بجامعة قسنطينة في ظل نظام LMD.(الجزائر). دراسة معدّة للنشر بمجلة علم المعلومات المغربية. ص13.

[23] بومعرافي، بهجة. 1995. المعلومات في خدمة التنمية بالبلاد العربية، المرجع السابق، ص.29.

[24] بولداني، لزهر بوشارب.2011.تدريس الأرشيف بالجامعة الجزائرية في ظل نظام LMD :تجربة قسم علم المكتبات والعلوم الوثائقية بجامعة باجي مختار بعنابة نموذجا. ورقة عمل مقدمة إلى الملتقى الوطني مناهج التكوين الجامعي في علوم المكتبات والمعلومات : بين معطيات الواقع وطموحات التطوير (قسم العلوم الإنسانية: جامعة تبسة) 15/14 نوفمبر 2011.

[25] القرار رقم 218 المؤرّخ في 01 جويلية 2010 والمتضمن إنشاء الأقسام المكونة لكلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية بجامعة عنابة.

[26] مقابلة هاتفية مع الأستاذة بادي سهام. أستاذة بقسم العلوم الانسانية بجامعة تبسة. يوم 2013/03/04. حول فترة بدأ اعتماد التكوين في شعبة المكتبات والمعلومات بجامعة تبسّة.

[27] دبلة، عبد العالي. 2010. عرض تكوين ل.م.د في شعبة علم المكتبات والمعلومات. الجزائر: جامعة محمد خيضر ببسكرة.ص06.

[28] كريم، مراد.1998. التكوين في علم المكتبات والمعلومات ومدى التلاؤم بينه وبين الممارسة الميدانية. مذكرة الدبلوم العالي للمكتبيين: قسنطينة: جامعة منتوري، ص، 40.

[29] بن سبتي، عبد المالك، 2006. آفاق تطوير مهنة المكتبات والمعلومات في الجزائر، مجلة المكتبات والمعلومات، مج3، ع1، ص.36.

[30] مرسوم تنفيذي رقم:04-371، المؤرخ في 08 شوال 1425 الموافق لـــ21نوفمبر 2004، يتضمن إحداث شهادة ليسانس بالنظام الجديد.

[31] بن سبتي، عبد المالك. رئيس قسم علم المكتبات بجامعة منتوري قسنطينة، مقابلة شفوية حول جديد القسم يوم: 2012/06/09 بمناسبة احتفال القسم باليوم العالمي للأرشيف.

[32] عكنوش، نبيل، غانم نذير. 2010. برامج التكوين بأقسام علم المكتبات بالجزائر ومدى مواءمتها مع المكتبات الرقمية. أعمال المؤتمر الحادي والعشرين للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات حول: المكتبة الرقمية العربية عرب@نا: الضرورة، الفرص والتحديات، لبنان 8/6 أكتوبر 2010، ص379.(بتصرّف)

[33] شواو، عبدالباسط.2012. تكوين الأرشيفيين بالجامعة الجزائرية بين النظري والواقع: تجربة تخصص تقنيات أرشيفية في نظام LMD بجامعة منتوري قنطينة. رسالة دكتوراه في مرحلها النهائية.

[34] شواو، عبدالباسط. 2012. التكوين الأكاديمي لأخصائي الأرشيف في البيئة الرقمية. المرجع السابق. ص22.

[35] ديبونز، أنتوني. 1998. ترجمة: أحمد بدر، محمد فتحي عبدالهادي. علم المعلومات والتكامل المعرفي. القاهرة: دار قباء للطباعة والنشر، ص.44.